مجلة *جامعة الملك عبدالعزيز:* الآداب والعلوم الإنسانية، م٢٦ع٢ ص ص: ١٠٩– ١٢٢ (٢٠١٨م)
DOI:10.4197 / Art.26-2.6

الترجيح النحوي للقراءة الشاذة على القراءة المتواترة

عبدالعزيز بن حميد الجهني
جامعة الملك عبدالعزيز بجدة

ملخص الحمدلله وحده والصلاة والسلام على من لانبي بعده وبعد ؛ فهذا بحث بعنوان (الترجيح النحوي للقراءة الشاذة على القراءة المتواترة) يتعلق بدراسة القراءات الشاذة التي وردت في كتب التفسير واللغة والنحو من حيث الدراية والتي رجحها النحاة من جهة الصنعة النحوية على القراءة المتواترة مع يقينهم بأفضلية القراءة المتواترة على الشاذة من حيث الرواية. وهذه القراءات مبثوثة في كتب أهل التفسير واللغة والنحو ، وقد قمت بجمعها وترتيبها ودراستها نحويا وصرفيا وصوتيا. وذكرت أهم النتائج التي توصلت إليها من خلال البحث.

مقدمـة

الحمد لله الذي أنزل على عبده الكتاب ولم يجعل له عوجا، والصلاة والسلام على الهادي البشير الذي من تمسك بسنته نجا، وبعد ؛ فهذا بحث يتصل سببه بمصدر عظيم من مصادر السماع في لغتنا الشريفة المنيفة.

وأعني بذلك كتاب الله الذي هو المعين الذي لا ينضب والكنز الذي لا ينفد، بمختلف أوجه قراءته، (فكلُّ ما ورد أنَّه قُرِئَ به جاز الاحتجاج به في العربية، سواء كان متواترا أم آحادا أم شاذا)[(١)].

وقد أخذت القراءات المتواترة حقها من البحث والدراسة، وهي جديرة بذلك، فهي أوثق مصادر السماع عند علماء العربية وأعلاها.

وأما القراءات الشاذة فكانت أقل حظا في الدرس النحوي من المتواترة مع علو شأنها وأصالتها في أصول النحو.

(١) الاقتراح في أصول النحو (١٥٢) .

وهذا البحث داخل في بابة القراءات الشاذة، حيث يلقي الضوء على جانب مشرق فيها، وهو قوتها في الاستشهاد النحوي، وأنها لا تقل أصالة عن القراءات المتواترة من حيث اللغة والتراكيب.

وقد عنونت البحث ب(الترجيح النحوي للقراءة الشاذة على القراءة المتواترة)

ولابد أن يُعلم ابتداء أنَّه لا دخل لترجيح النحاة قراءة على قراءة، متواترة كانت أو شاذة، لا دخل له بالرواية، بل هو داخل في باب الدراية.

فهذا الترجيح دراسة لغوية صرفة. أما الرواية فهي سنة تتبع لا مدخل للعقل فيها.

ولا يمكن لعاقل شم رائحة العلم أن يقدم قراءة شاذة على قراءة متواترة في باب الرواية، أما الدراية فبابها واسع.

وقد جمعت في هذه البحث عددا من القراءات الشاذة التي فضَّل بعض النحاة الوجه النحوي فيها على الوجه النحوي الذي جاءت به القراءة المتواترة.

ولم يكن هدفي في هذا الجمع الاستقصاء بل إثبات هذه القضية، وإظهار أهميتها ولفت الانتباه لمكانة القراءات الشاذة في الدرس اللغوي عموما وفي أصول النحو خصوصا.

وقد صدرت النماذج بمقدمة تحدثت فيها عن البحث وأهميته، ثم تمهيد قسمته إلى ثلاثة مباحث، خصصت الأول منها لتعريف القراءة الشاذة، والثاني عن فصاحة القراءات الشاذة، والثالث عن أهميتها في الدرس النحوي. وأردفت مسائل البحث بخاتمة ثم فهرسا كاشفا لمسائله.

والله أسأل أن يجعله بحثا نافعا خادما للغة القرآن، وأن يكتب له القبول ويحوطه بالتسديد. والله الموفق والمعين.

تمهيد

وفيه ثلاثة مباحث:

المبحث الأول: تعريف القراءة الشاذة:

تعددت تعريفات العلماء للقراءة الشاذة، ولكنها تجتمع في أنها القراءة التي فقدت شرطا أو أكثر من شروط القراءة المقبولة الثلاثة، وهي: التواتر، وموافقة رسم المصحف ولو تقديرا، وموافقة اللغة ولو بوجه.

هذا ما نص عليه علماء القراءات في أركان القراءة المتواترة[١].

والصحيح أن الركن الأول وهو شرط التواتر هو الأصل، والركنين الأخيرين تبع له.

فأي قراءة فقدت شرط التواتر فهي شاذة، (فالقراءة الشاذة ما نُقل قرآنا من غير تواتر واستفاضة متلقاة بالقبول من الأئمة)[٢].

واختصر السيوطي الكلام فيه بقوله: (الشاذ هو ما لم يصح سنده)[٣].

وإذا علمنا أنه لم يبق من القراءات القرآنية اليوم متصلة السند إلا القراءات العشر تبين لنا أن القراءة الشاذة هي ما خرج عن هذه العشر، وهو عين ما نقله ابن الجزري في كتابه منجد المقرئين[٤] في قوله: (والصحيح أن ما وراء العشرة فهو شاذ).

---

(١) انظر: الإبانة عن معاني القراءات (٥٧-٥٨) والنشر (١٥/١)
(٢) المرشد الوجيز (١٨٤)
(٣) الإتقان (٢١٦/١)
(٤) (١٧١)

المبحث الثاني: القراءات الشاذة بين الفصيح والأفصح:

كان جهد علماء القراءات منصبا على الرواية وعلى الإسناد؛ لكون القراءات في زمن الرواية كلها فصيحة.

وهي ولاشك تتفاوت في الفصاحة، فهناك قراءة فصيحة وهناك قراءة أفصح، تبعا لتفاوت اللهجات التي نزلت بها.

وفي ذلك يقول أبو عمرو الداني: (وأئمة القراءة لا تعمل في شيء من القرآن على الأفشى في اللغة، والأقيس في العربية، بل على الأثبت في الأثر، والأصح في النقل. والرواية إذا ثبتت لا يردها قياس عربية ولا فشو لغة ؛ لأن القراءة سنة متبعة يلزم قبولها والمصير إليها)[١].

ونقل ابن الجزري عن أبي نصر القشيري قوله: (فإنا لاندعي أن كل مافي القراءات على أرفع الدرجات من الفصاحة)[٢].

فإذا كان ذلك كذلك، وثبت التفاوت بين القراءات من حيث الفصاحة مع التسليم بكونها كلها فصيحة ونظرنا إلى حال القراءات الشاذة في زمن الرواية قبل أن ينقطع سندها – تبين لنا أنه لافرق بينها وبين المتواترة في زمن النبوة، ولكن الشاذة انقطع سندها والمتواترة بقيت مروية في أسانيد القراء دون انقطاع.

ولذا جاء في كتب القراءات والتفسير تفضيل بعض الصحابة لقراءة هي شاذة اليوم على قراءة هي من المتواتر.

(١) جامع البيان (٣٩٦)
(٢) منجد المقرئين (٢٠٢-٢٠٣)

وقد ورد ذلك عن عائشة وابن عباس رضي الله عنه[١].

وما ذاك إلا لكون هذه القراءات كانت صحيحة في زمنهم ولم تشذ.

من هنا ندرك قيمة هذه القراءات التي انقطع سندها وأصبحت عند أهل العلم شاذة، وأنها من حيث اللغة لا تقل فصاحة عن ما تواتر من القراءات، وفي ذلك يقول ابن جني بعد ذكره لصنيع ابن مجاهد في كتابه (السبعة): (وضربا تعدى ذلك فسماه أهل زماننا شاذا، أي خارجا عن قراءة السبعة المقدم ذكرها، إلا أنه مع خروجه عنها نازع بالثقة إلى قرائه، محفوف بالروايات من أمامه وورائه، ولعله أو كثيرا منه مساو في الفصاحة للمجتمع عليه... ولسنا نقول ذلك فسحا بخلاف القراء المجتمع في أهل الأمصار على قراءاتهم، أو تسويغا للعدول عما أقرته الثقات عنهم، لكن غرضنا منه أن نري وجه قوة ما يسمى الآن شاذا، وأنه ضارب في صحة الرواية بجرانه، آخذ من سمت العربية مهلة ميدانه ؛ لئلا يرى مري أن العدول عنه إنما هو غض منه، أو تهمة له)[٢].

المبحث الثالث: أهمية الاستشهاد بالقراءات الشاذة في الدرس النحوي:

أفاد علماء الشريعة في التفسير والفقه والعقائد من القراءات الشاذة، وبنوا عليها أحكاما واستنبطوا منها قواعد.

وكذلك فعل علماء اللغة، حيث جعلوا القراءات الشاذة من مصادر السماع الأصيلة، وحُق لها ذلك، فهي

(١) انظر: المرشد الوجيز (١٨٠) ومفاتيح الغيب (٢٠٧/١٤)
(٢) النشر (١٠٢/١-١٠٣)

(من العلم الذي لا يعرف العامة فضله، إنما يعرف ذلك العلماء)[١]

وهاهو ذا السيوطي ينص على أهمية القراءات الشاذة في الدرس النحوي بقوله: (وقد أطبق الناس على الاحتجاج بالقراءات الشاذة في العربية إذا لم تخالف قياسا معروفا، بل ولو خالفته يُحتج بها في مثل ذلك الحرف بعينه وإن لم يجز القياس عليه... وماذكرته من الاحتجاج بالقراءات الشاذة لا أعلم فيه خلافا بين النحاة)[٢]

ولله در الزركشي إذ يقول: (وتوجيه القراءة الشاذة أقوى في الصناعة من توجيه المشهورة)[٣]

مسائل البحث

-{لَا يَضُرُّكُمْ} [سورة آل عمران، آية ١٢٠].

في هذا الحرف قراءتان متواترتان:

الأولى: {لاَ يَضُرُّكُمْ} بضم الضاد والراء وتشديدها من {ضَرَّ يَضُرُّ}،

والثانية: {لاَ يَضِرْكُم} بكسر الضاد وسكون الراء، من {ضَارَ يَضِيْرُ}[١]، والفعل مجزوم في جواب الشرط [٢]، وقد جاء في القراءة الأولى بضم الراء وتشديدها على إتباع ضمة الراء لضمة الضاد. وهو أحد أوجه ثلاثة في المجزوم المضعف. والوجهان الآخران: الفتح للتخفيف، والكسرُ على أصل التقاء الساكنين [٣].

(١) فضائل القرآن لأبي عبيد (٦٨)

(٢) الاقتراح في أصول النحو (١٥٢)

(٣) البرهان (٤٩١/١)

(١) السبعة (٢١٥) والنشر (١٨٢/٢) .

(٢) وقيل إنه مرفوع، والضمة فيه حركة إعراب، وله توجيهان: أحدهما: أن يكون على نية التقديم، والتقدير: لا يضركم كيدهم شيئا إنْ تتقوا . والآخر: على إظهار الفاء، والتقدير: يضركم .
انظر: إعراب القرآن للنحاس (٤٠٤/١) والتبيان (٢٨٩/١) والبحر المحيط (١٠٨/٦-١٠٩) والدر المصون (٢٧٤/٣-٢٧٦).

(٣) انظر: شرح الشافية للرضي (٢٤٣/٢) .

وقد وَرَدَ في الفتح قراءةٌ شاذةٌ عن عاصم في رواية المفضل {لاَ يُضِرَّكُم} [٤].

قال الفراء عنها: والنصب[٥] في العربية أهيؤها[٦]، أي: أحسنها.

وقال مكي بن أبي طالب: وقد حُكِيَ عن عاصم أنَّه قَرَأَ بفتح الراء مشددة، وهو أحسن من الضم[٧].

وقال ابن الشجري: وتحريكُ الثاني في هذا النحو بالفتح هو الوجه ؛ لخفةِ الفتحة مع التضعيف، وبه قَرَأَ في هذا الحرف المفضلُ الضبي عن عاصم بن أبي النَّجود [٨].

وقال أبو حيان: وَقَرَأَ عاصمٌ فيما روي أبو زيدٍ عن المفضل عنه: بضم الضاد وفتح الراء المشدودة، وهي أحسنُ من قراءة ضم الراء، نحو: لم يَرُدَّ زيدٌ، والفتح هو الكثير المستعمل[٩].

وقال السمين الحلبي: وَقَرَأَ عاصمٌ فيما رواه عنه المفضل بضم الضاد وتشديد الراء مفتوحة، على ما ذكرتُ لك من التخفيف، وهي عندهم أوجهُ من ضم الراء [١٠].

-{تَسَاءَلُونَ بِهِ وَالأَرْحَامَ} [سورة النساء، آية ١].

في هذا الحرف قراءتان متواترتان بنصب (الأرحام) وجرها[١]. وفيه كذلك قراءة شاذة بالرفع (والأرحامُ)[٢].

(٤) انظر: إعراب القرآن للنحاس (٤٠٤/١) ومختصر في شواذ القرآن لابن خالويه (٢٨) والكشاف (٦١٧/١) والمحرر الوجيز (٤٩٩/١) ومن غير نسبة في إعراب القراءات الشواذ (٣٤٣/١) .

(٥) أي: الفتح .

(٦) معاني القرآن (٢٣٢/١) .

(٧) مشكل إعراب القرآن (١٧٣/١) .

(٨) أمالي ابن الشجري (١٢٥/١) .

(٩) البحر المحيط (١٠٩/٦) .

(١٠) الدرر المصون (٣٧٧/٣) .

(١) السبعة (٢٢٦)، والنشر (١٨٦/٢) .

(٢) وهي قراءة عبد الله بن يزيد في المحتسب (٢٧٨/١)، والكشف والبيان (١٣/١٠)، والمحرر الوجيز (٤/٢) وتفسير القرطبي (١٣/٦)، والبحر المحيط (٣٩٨/٦)، والدر المصون (٥٥٥/٣)، ومن غير نسبة في الكشاف (٦/٢)، والتبيان (٣٢٧/١)، وإعراب القراءات الشواذ (٣٦٤/١).

قال ابن جني: ينبغي أن يكون رفعه على الابتداء وخبرهُ محذوف [٣]، أي: والأرحامُ مما يجب أن تتقوه، وأنْ تحتاطوا لأنفسكم فيه. وحَسُنَ رفعُه لأنَّه أوكدُ في معناه، ألا ترى أنَّك إذا قلتَ: ضربتُ زيدا، فزيدٌ فضلة على الجملة، وإنما ذُكِرَ فيها مرة واحدة. وإذا قلتَ: زيدٌ ضربتُه، فزيدٌ ربُّ الجملة، فلا يمكن حذفهُ كما حُذِفَ المفعول على أنَّه نَيِّفٌ وفضلة بعد استقلال الجملة، نعم ولزيدٍ فيها ذِكْرَان: أحدها: اسمُه الظاهر، والآخر ضميرُه وهو الهاء.

ولمَّا كانت الأرحامُ فيما يُعنى به، ويُقَوَّى الأمرُ في مراعاته جاءت بلفظ المبتدأُ الذي هو أقوى من المفعول.

وإذا نُصِبَت {الأرحام} أو جُرَّت فهي فضلة، والفضلةُ متعرضةٌ للحذف والبذلة. فإنْ قلتَ: فقد حُذِفَ خبرُ {الأرحام} أيضا على قولك، قيل: أجل، ولكنَّه لم يُحذفْ إلا بعد العلم به، ولو قد حُذفت {الأرحام} منصوبة أو مجرورة فقلت: واتقوا الله الذي تساءلون به ؛ لم يكن في الكلام دليلٌ على {الأرحام} أنها مرادةٌ أو مقدرة. وكلما قويت الدلالةُ على المحذوف كان حذفُه أسوغ[٤].

-{وَأَرْجُلَكُمْ} [سورة المائدة، آية ٦].

في هذا الحرف قراءتان متواترتان: {وأرجلَكم} بنَصب اللام، و(أرجلِكم) بجرها[١].والإعراب فيها ظاهر على اختلاف في العامل ليس هذا مجال تفصيله[٢].

(٣) قال الثعلبي: ويحتمل أن يكون إغراء ؛ لأنَّ من العرب من يرفع المغرى . الكشف والبيان (٣/١٠) وانظر: تفسير القرطبي (١٣/٦) .

(٤) المحتسب (٢٧٨/١) .

(١) السبعة (٢٤٢-٢٤٣) والنشر (١٩١/٢) .

(٢) انظر: حجة القراءات (٢٢١-٢٢٣) والكشف لمكي (٤٠٦/١-٤٠٧) .

وهناك قراءة ثالثة في هذا الحرف شاذة، وهي (وأرجلُكم) برفع اللام[٣].

وتوجيه الرفع أنه على الابتداء والخبر محذوف. وتقديره: وأرجلُكم (اغسلوها إلى الكعبين، على تأويل من يغسل، أو: ممسوحةٌ إلى الكعبين، على تأويل من يمسح)[٤].

قال ابن جني عن هذه القراءة: ينبغي أن يكون رفعه بالابتداء والخبر محذوف ؛ دَلَّ عليه ما تقدمه من قوله سبحانه {إِذَا قُمْتُمْ إِلَى الصَّلَاةِ فَاغْسِلُوْا وُجُوهَكُمْ} أي: وأرجلُكم واجبٌ غسلُها، أو: مفروضٌ غسلُها، أو: مغسُولة كغيرها، ونحو ذلك.

وقد تقدم نحو هذا مما حُذِفَ خبرُه لدلالة ما هناك عليه، وكأنَّه بالرفع أقوى معنى، وذلك لأنَّه يستأنف فيرفعه على الابتداء، فيصير صاحب الجملة. وإذا نَصَبَ أو جَرَّ عَطَفَه على ما قبله، فصارَ لَحَقا وتَبَعا، فاعرفه[٥].

-{وَالسَّارِقُ وَالسَّارِقَةُ فَاقْطَعُوا أَيْدِيَهُمَا} [سورة المائدة، آية ٣٨].

-{الزَّانِيَةُ وَالزَّانِي فَاجْلِدُوْا كُلَّ وَاحِدٍ مِّنْهُمَا مِائَةَ جَلْدَةٍ} [سورة النور، آية ٢]

قرأ الجمهور هذين الحرفين {والسارقُ والسارقةُ...} و {الزانيةُ والزاني...} بالرفع، على أنهما مبتدأ، (وفي الخبر وجهان: أحدها: هو محذوف، وتقديره عند سيبويه: وفيما يتلى عليكم، ولا يجوز أنْ يكون عنده (فاقطعوا) هو الخبر من أجل الفاء، وإنما يجوز ذلك

(٣) وهي قراءة الحسن في مختصر في شواذ القرآن لابن خالويه (٢٧) والكشاف (٢١٠/٢) والبحر المحيط (١٦٣/٨) وزاد القرطبي في تفسيره (٣٤٢/٧) الأعمش ونافعا في رواية الوليد بن مسلم . ومن غير نسبة في التبيان (٤٢٢/١) وإعراب القراءات الشواذ (٤٣٠/١).

(٤) البحر المحيط (٨١/٨)وانظر: المصادر السابقة .

(٥) المحتسب (٣١٥/١) .

فيما إذا كان المبتدأ (الذي) وصلته بالفعل أو الظرف، لأنَّه يُشبه الشرط، و (السارق) ليس كذلك. والثاني: أنَّ الخبر (فاقطعوا أيديهما)، لأنَّ الألف واللام في (السارق) بمنزلة (الذي) ؛ إذ لا يُرادُ به سارق بعينه)[١].

وقرأ عيسى بن عمر بالنصب في الآيتين، وهي قراءة شاذة[٢].

قال سيبويه في (باب الأمر والنهي): (والأمرُ والنهيُ يُختارُ فيهما النصب في الاسم الذي يُبنى عليه الفعلُ، ويُبنى على الفعل.... وقد قرأ أُناسٌ:{والسارقَ والسارقةَ} و {الزانيةَ والزاني}، وهو في العربية على ما ذكرت لك من القوة، ولكنْ أَبَتِ العامةُ إلا القراءة بالرفع. وإنما كان الوجهُ في الأمر والنهي النصب؛ لأنَّ حَدَّ الكلام تقديمُ الفعل، وهو فيه أوجب...)[٣].

ومفهوم كلام سيبويه أنَّ قراءة النصب مقدمة على الرفع، وإنْ لم يكن ذلك صريحا.

قال الزجاجي في تعليقه على قراءة الجمهور بالرفع: (وقال سيبويه: الاختيارُ في هذا النصبُ في العربية،

(١) التبيان (٤٣٥/١) وانظر: البيان لابن الأنباري (٢٩٠/١) .

(٢) انظر في آية المائدة معاني القرآن للزجاج (١٧٢/٢) وإعراب القرآن للنحاس (١٩/٢) ومختصر في شواذ القرآن (٣٨) ومشكل إعراب القرآن (٢٢٥/١) والكشاف (٢٣٤/٢) ومفاتيح الغيب للرازي (١٩١/١١) .

وزاد ابن عطية في المحرر الوجيز (١٨٧/٢) وأبو حيان في البحر المحيط (١٨٦/٨) والسمين الحلبي في الدر المصون (٢٥٧/٤): إبراهيم بن أبي عبلة .

ومن غير نسبة في: الكتاب (٢٤٤/١) ومعاني القرآن للأخفش (٧٧/١) والكامل للمبرد (٨٢٢/٢) وإعراب القراءات الشواذ (٤٣٨/١) وتفسير القرطبي (٤٦٠/٧) .

وانظر في آية النور - بالإضافة إلى المصادر السابقة - المحتسب (١٤٣/٢) وزاد ابن خالويه في مختصر شواذ القرآن (١٠١-١٠٢): يحيى بن يعمر وعمرو بن فائد .

وزاد أبو حيان في البحر المحيط (٩/١٦) والسمين الحلبي في الدر المصون (٣٧٩/٨): أبا جعفر وشيبة وأبا السمال ورويسا .

(٣) الكتاب (١٣٧/١- ١٤٤) .

كما نقول: زيدا اضربه. وقال: أبتِ العامةُ القراءةَ إلا بالرفع. يعني بالعامة الجماعة) [١].

ونَصَّ على ذلك النحاس في قوله: (وقرأ عيسى بن عمر { والسارقَ والسارقةَ } نصبا، وهو اختيار سيبويه)[٢].

وفي مشكل إعراب القرآن لمكي: (وكان الاختيار على مذهب سيبويه فيه النصب ؛ لأنَّه أمر، وهو بالفعل أولى. وبه قرأ عيسى بن عمر)[٣]، وأكد ذلك الزمخشري بقوله: (وقرأ عيسى بن عمر بالنصب، وفَضَّلَها سيبويه على قراءة العامة لأجل الأمر ؛ لأنَّ (زيدا فاضربه) أحسنُ من (زيدٌ فاضربه))[٤].

وقريب منه قول الرازي: (وقرأ عيسى بن عمر {والسارقَ والسارقةَ} بالنصب، ومثله {الزانيةَ والزاني}، والاختيارُ عند سيبويه النصبُ في هذا. قال: لأنَّ قول القائل: زيدا فاضربه، أحسنُ من قولك: زيدٌ فاضربه، وأيضا لا يجوزُ أنْ يكون (فاقطعوا) خبر المبتدأ ؛ لأنَّ خبر المبتدأ لا يدخل عليه الفاء) [٥].

وزاد الرازي بأنْ شَنَّع على سيبويه اختياره وَرَدَّ عليه قوله من وجوه خمسة [٦].

وقال القرطبي في تفسيره: (وَقُرِئَ {والسارقَ} بالنصب فيهما على تقدير: اقطعوا السارقَ والسارقةَ، وهو اختيار سيبويه ؛ لأنَّ الفعل بالأمر أولى...)[٧].

(١) معاني القرآن وإعرابه (١٧١/٢-١٧٢) .

(٢) إعراب القرآن (١٩/٢) .

(٣) (٢٢٥/١) .

(٤) الكشاف (٢٣٤/٢) .

(٥) مفاتيح الغيب (١٩١/١١) .

(٦) المصدر السابق (١٩١/١١-١٩٢) . وقد أنبرى له أبو حيان ودافع عن سيبويه برد مطول، فيه حدة وشدة في البحر المحيط (١٨٦/٨-١٩٤) ومثله تلميذه السمين الحلبي في الدر المصون (٢٥٩/٤-٢٦٢) .

(٧) (٤٦٠/٧) .

وقد رفض أبوحيان وتلميذُه السمين الحلبي هذا الفهم لكلام سيبويه، وَرَدًّا على منْ نَسَبَ لسيبويه التفضيلَ في هذا الحرف.

قال السمين الحلبي موضحا لقول سيبويه: (الوجه في كلام العرب النصب... ولكنْ أبت العامةُ إلا الرفع). قال: (وليس في هذا ما يقتضي تفضيل النصب ؛ بل معنى كلامه أنَّ هذه الآيةَ ليست من الاشتغال في شيء ؛ إذ لو كانت من باب الاشتغال لكان الوجهُ النصب، ولكنْ لم يقرأها الجمهورُ إلا بالرفع)[١].

ويبقى القول بنسبة التفضيل لسيبويه – على الرغم من رفض أبي حيان وتلميذه السمين الحلبي له – قولا معتبرا لشهرة مَنْ قال به وتقدمهم.

-{يَا جِبَالُ أَوِّبِي مَعَهُ وَالطَّيْرَ} [سورة سبأ، آية ١٠].

قرأ الجمهور {والطيرَ} بالنصب، وفي إعرابه أربعة أوجه[١]:

الأول: العطف على موضع (جبال) ؛ لأنَّه منصوب تقديرا.

الثاني: العطف على (فضلا) والتقدير: وآتيناه الطير، أو على حذف مضاف، والتقدير: وتسبيح الطير.

الثالث: بإضمار فعل تقديره: وسخرنا له الطير.

الرابع: على أنه مفعول معه.

وجاء في هذا الحرف قراءةٌ شاذة وهي (والطيرُ) بالرفع[٢].

(١) الدر المصون (٢٥٩/٤) وانظر: البحر المحيط (١٨٥/٨-١٨٦) .
(١) انظر: معاني القرآن للفراء (٣٥٥/٢) . ومعاني القرآن وإعرابه (٢٤٣/٤) وإعراب القرآن للنحاس (٣٣٤/٣) ومشكل إعراب القرآن (٥٨٣/٢-٥٨٤) والبيان لابن الأنباري (٢٧٥/٢) والتبيان للعكبري (١٠٦٤/٢) والبحر المحيط (٤٠٣/١٧) والدر المصون (١٥٩/٩) .
(٢) نُسبت هذه القراءة لجماعة منهم الأعرج ويعقوب وابن أبي إسحاق وأبو عبد الرحمن السلمي وأبو العالية وابن أبي عبلة وأبو رزين وعبد الوارث عن أبي عمرو ونصر عن عاصم، وغيرهم .

وفي إعرابه أربعة أوجه أيضا[٣]:

الأول: العطف على اللفظ في (ياجبالُ).

الثاني: العطف على المضمر في (أوبي).

الثالث: البدل من (جبال).

الرابع: الرفع على الابتداء، والخبر محذوف، والتقدير: والطير تُؤَوِّب.

وَنَقَلَ سيبويه في (باب النداء) عن الخليل قولَه: (منْ قال: يا زيدُ والنَّضْرَ فَنَصَبَ، فإنَّما نَصَبَ لأنَّ هذا كان من المواضع التي يُرَدُّ فيها الشيءُ إلى أصله. فأمَّا العربُ فأكثر ما رأيناهم يقولون: يا زيدُ والنَّضْرُ. وَقَرَأَ الأعرجُ {يا جبالُ أوبي معه والطيرُ} فرفع)[١].

وقد فهم النحاة من هذا النص تفضيل الخليل وسيبويه للرفع في المعطوف – المعرف بالألف واللام – على المنادى المضموم واختيارهم له، والذي جاءت عليه قراءة الأعرج – ومن معه – الشاذة. وانسحب هذا التفضيل على القراءة الشاذة دون تصريح منهم بذلك.

قال المبرد: (أمَّا الخليل وسيبويه والمازني فيختارون الرفع، فيقولون: يا زيدُ والحارثُ أقبلا، وقرأ الأعرج: {يا جبالُ أوبي معه والطيرُ})[٢].

انظر: إعراب القرآن للنحاس (٣٣٤/٣) ومختصر في شواذ القرآن (١٢٢) والكشف والبيان (٢٥/٢٢) والمحرر الوجيز (٤٠٧/٤) وزاد الميسر (٤٣٦/٦) وتفسير القرطبي (٢٦٢/١٧) والبحر المحيط (٤٠٣/١٧) والدر المصون (١٥٩/٩) ومن غير نسبة في معاني القرآن وإعرابه (٢٤٣/٤) والكشاف (١١٠/٥) والبيان لابن الأنباري (٢٧٥/٢) ومفاتيح الغيب (٢١٥/٢٥) والتبيان (١٠٦٤/٢)، وقد وهم السيوطي رحمه الله في الهمع (٢٨٢/٥) ونسبها للسبع . ولم ينتبه المحقق لذلك .
(٣) انظر: مصادر قراءة النصب .
(١) الكتاب (١٨٦/٢-١٨٧) .
(٢) المقتضب (٢١٢/٤)، وانظر: الأصول لابن السراج (٣٣٦/١) وشرح المفصل لابن يعيش (٣/٢) وشرح الألفية لابن الناظم (٥٧٥) وشرح الكافية للرضي (٣٦٥/١) والمقاصد الشافية (٣٠٨/٥) وهمع الهوامع (٢٨٣/٥) .

وقد صَرَّحَ ابن هشام بالربط بين تفضيل الرفع واختيار القراءة الشاذة الموافقة له، حيث قال: (وقال الله تعالى: {يا جبال أوبي معه والطير} قَرَأَه السبعةُ بالنصب، واختاره أبو عمرو وعيسى، وَقُرِئَ بالرفع، واختاره الخليل وسيبويه)[٣].

وأورد ابن مالك في الكافية الشافية الخلاف في هذه المسألة واختيار النحاة لأحد القولين في قوله:

وإنْ يكُ المنسوق مقرونا بأل
فهو برفع أو بنصب يُحتمل
وسيبويه والخليل فضَّلا
رفعا، ونصبا يونسٌ وابن العلا[٤]

واختار في الألفية الرفع حيث قال:

وإنْ يكنْ مصحوبُ (أل) مانُسِقَا ففيه
وجهان، ورفعٌ يُنتقى[٥]

– {ذَلِكَ الَّذِي يُبَشِّرُ اللهُ عِبَادَهُ} [سورة الشورى، آية ٢٣].

في (يُبَشر) قراءتان متواترتان[١]:

الأولى: (يُبَشِّرُ) بضم الياء وفتح الباء وكسر لشين مشددة، من (بَشَّر) بالتشديد.

الثاني: (يَبْشُرُ) بفتح الياء وسكون الباء وضم الشين، من (بَشَرَ) بالتخفيف.

وهناك قراءة ثالثة شاذة، وهي (يُبْشِرُ) بضم الياء وتسكين الباء وكسر الشين مخففة، من (أَبْشَر)[٢].

(٣ أوضح المسالك (٣٥/٤-٣٦) .
(٤) شرح الكافية الشافية (١٣١٠/٣، ١٣١٤) .
(٥) انظر: شرح الألفية لابن الناظم (٥٧٤) .
(١) السبعة (٢٠٥-٢٠٦) والنشر (١٨٠/٢) .
(٢) وهي قراءة عبد الله بن قيس الأعرج في تفسير الطبري (٣٦٨/٥) ومعاني القرآن وإعرابه (٤٠٥/١) وإعراب القرآن للنحاس (٣٧٣/١) ومختصر في شواذ القرآن (٢٦) وعلل القراءات (١١٥/١) والمختار في معاني قراءات أهل الأمصار (١٥٥/١-١٥٦) وتفسير القرطبي (١١٣/٥) . وأضاف مجاهدا وحميدا ابنُ جني في المحتسب (٢٩٩/٢) وابن عطية في المحرر الوجيز (٣٣/٥) وأبو حيان في البحر المحيط (٢٥/١٩) والدر المصون (٥٤٩/٩) .

وقد اخْتُلِفَ في الفرق بين هذه القراءات الثلاثة، فمن العلماء من جعل الأولى من البشارة والأخريين من الفرح والسرور[٣]، ومنهم من جعل الثلاثة بمعنى واحد[٤].

قال ابن عطية: وهذه القراءاتُ كُلُّها متجهةٌ فصيحة مروية[٥].

وقد أورد ابن جني القراءة الثالثة الشاذة في كتابه المحتسب، وقال معلقا عليها: (وَجْهُ هذه القراءة أقوى في القياس ؛ وذلك أنَّه يُقَالُ: بَشِرَ زيدٌ بكذا، ثم نُقِلَ بهمزة النقل فقيل: أَبْشَرَهُ اللهُ بكذا.

فهذا كَمَرَّ زيدٌ بفلان، وَأَمَرَّهُ اللهُ به، وَرَغِبَ فيه، وَأَرْغَبه اللهُ فيه.

نعم، وأفعلت هاهنا كَفَعَّلت فيه، وهو أَبْشَرْتُه وبَشَّرْتُه، وكلاهما منقول للتعدي، أحدها: بهمزة أفعل، والآخر بتضعيف العين. فهذا كفَرِحَ وأَفْرَحْتُه وفَرَّحْتُه، وهو بَشِرَ وأَبْشَرْتُه وبَشَّرْتُه، وأما (بَشَرْتُه) بالتخفيف فعلى معاقبة فَعَلَ لأَفْعَلَ في معنى واحد، نحو: جَدَّ في الأمر وأَجَدَّ، وحَدَّ عن كذا وأَحَدَّ)[٦].

–{وَيَعْلَمَ الَّذِيْنَ يُجَادِلُونَ فِي آيَاتِنَا مَالَهُم مِّن مَّحِيصٍ} [سورة الشورى، آية ٣٥].

في هذا الحرف {ويعلم} قراءتان متواترتان، برفع الميم ونصبها[١]، فالرفع على الاستئناف والنصب على الصرف[٢].

(٣) انظر: معاني القرآن للفراء (٢١٢/١) ومعاني القرآن وإعرابه (٤٠٥/١) وعلل القراءات (١١٥/١) .
(٤) انظر: إعراب القرآن للنحاس (٣٧٣/١) وتفسير القرطبي (١١٣/٥-١١٤) و (٦٤٦/١٨- ٤٦٥) والبحر المحيط (٣٤٢/٥-٣٤٣) والدر المصون (١٥٣/٣) .
(٥) المحرر الوجيز (٤٢٩/١) .
(٦) المحتسب (٢٩٩/٢) .
(١) السبعة (٥٨١) والنشر (٢٧٥/٢) .
(٢) انظر: حجة القراءات (٦٤٣) والكشف لمكي (٢٥١/٢-٢٥٣) .

ووردت في هذا الحرف قراءة ثالثة وهي بجزم الميم وتحريكها لالتقاء الساكنين، وهي قراءة شاذة[٣].

قال ابن برهان: (قال أبو الحسن سعيد[٤]: {ويعف عن كثير، ويعلم الذين...} نصبٌ قراءةُ الناس، وبها نقرأ، والكسرُ أحسنُ لولا اجتماعُ الناس على النصب. وأهلُ المدينة يرفعون، وهو صالح إلا أنَّ الكسرَ أجود)[٥].

ووَجَّهَهَا الزمخشريُّ بقوله: (فإنْ قلت: فكيف يصح المعنى على جزم (ويعلم) ؟ قلت: كأنَّه قال: أو إنْ يشأ يجمع بين ثلاثة أمور: هلاك قوم، ونجاة قوم، وتحذير آخرين)[٦].

-{إِنَّا كُلَّ شَيْءٍ خَلَقْنَاهُ بِقَدَرٍ} [سورة القمر، آية ٤٩]. قرأ الجمهور بنصب (كل) على الاشتغال، وجاء في هذا الحرف قراءةٌ شاذة عن أبي السَّمَّال برفع (كل) على الابتداء[١].

قال الأخفش: (وأما قوله {إنا كل شيء خلقناه بقدر} فهو يجوز فيه الرفع، وهي اللغة الكثيرة، غير أنَّ الجماعة اجتمعوا على النصب، وربما اجتمعوا على الشيء كذلك مما يجوز والأصل غيره)[٢].

وقال ابن جني: مصرحاً بالأفضلية (الرفعُ هنا أقوى من النصب، وإنْ كانت الجماعة على النصب، وذلك أنَّه من مواضع الابتداء، فهو كقولك: زيدٌ ضربته، وهو مذهب صاحب الكتاب والجماعة[٣]، وذلك لأنَّها جملة وقعت في الأصل خبرا عن مبتدأ في قولك: نحن كلُّ شيء خلقناه بقدر، فهو كقولك: هندٌ زيدٌ ضربها، ثم تدخل (إنَّ) فتنصب الاسم، وبقي الخبر على تركيبه الذي كان عليه من كونه جملةً من مبتدأ وخبر)[٤].

وقال ابن الشجري: (وقد ورد في التنزيل حرفٌ منصوب، نصبُه في الظاهر خارجٌ عن القياس ؛ لأنَّه لا داعي إلى النصب فيه ظاهرا، والقراءُ مجتمعون على النصب فيه، وهو (كل) في قوله تعالى {إنا كل شيء خلقناه بقدر}. أجمع البصريون على أنَّ رفعه أجود ؛ لأنَّه لم يتقدمه ما يقتضي إضمار ناصب، وقال الكوفيون: نصبُه أجود ؛ لأنَّه قد تقدمه عاملٌ ناصب، وهو (إنَّ) فاقتضى ذلك إضمار {خلقنا}، وقولُه: {خلقناه} مُفَسِّرٌ للضمير)[٥].

وقد يُتوهم من حكاية ابن الشجري للإجماع في الرفع أنَّه في هذه الآية، وهذا ليس بصحيح، فقد يصدق هذا الإجماع على أصل التركيب وفي القاعدة النحوية، أما الآية فقد استثناها جمهرة من النحاة من ترجيح الرفع وجعلوا الترجيح فيها للنصب لأنَّ (الرفع يُوهم وصفا مخلاً)[١] والمقصود بالوصف المخل ما يتعلق بصفات الله، فقد ربط النحاة هذا الإعراب بالمعتقد، قال السمين الحلبي في تعليل ترجيح النصب (لأنَّ الرفع يُوهم ما لا يجوز على قواعد أهل

(٣) نُسبت للحسن البصري وأبي البرهسم في شرح اللمع لابن برهان (٤٩٣/٢) ومن غير نسبة في الكشاف (٤١٤/٥) وإعراب القراءات الشواذ (٤٣٨/٢) والتبيان (١١٣٤/٢) .
(٤) الأخفش الأوسط .
(٥) شرح اللمع لابن برهان (٤٩٢/٢ - ٤٩٣) وانظر: معاني القرآن للأخفش (٥٩/١) .
(٦) الكشاف (٤١٤/٥) .
(١) انظر: مختصر في شواذ القرآن (١٤٩) والمحتسب (٣٥٠/٢) والمحرر الوجيز (٢٢١/٥) وتفسير القرطبي (١٠٥/٢٠) والبحر المحيط (١١٢/٢٠) . والدر المصون (١٤٦/١٠) وفي المحرر الوجيز: وقرأها قوم من أهل السنة بالرفع . ومن غير نسبة في الكشاف (٦٦٤/٥) والبيان لابن الأنباري (٤٠٦/٢) ومفاتيح الغيب (٧٢/٢٩) والتبيان (١١٩٦/٢) وإعراب القراءات الشواذ (٥٣٤/٢) .
(٢) معاني القرآن (٧٨/١) .

(٣) انظر: الكتاب (١٤٨/١) وشرحه للسيرافي (٧/٢-٨) والتصريح (٣٧٧/٢ - ٣٧٨) .
(٤) المحتسب (٣٥٠/٢) .
(٥) أمالي ابن الشجري (٩٠/٢-٩١)، وانظر: مشكل إعراب القرآن (٧٠١/٢-٧٠٢) .
(١) شرح التسهيل لابن مالك (١٤١/٢) .

السنة. وذلك أنَّه إذا رُفِعَ (كل شيء)، كان مبتدأً، و (خلقناه) صفةٌ لـ (كل) أو لـ(شيء)، و(بقدر) خبره. وحينئذٍ يكون له مفهوم لا يخفى على متأمله، فيلزم أنْ يكون الشيءُ الذي ليس مخلوقا لله تعالى لا بقدر .كذا قَدَّره بعضهم)[٢].

ولخص العكبري هذا بقوله: (وإنَّما كان النصب أقوى لدلالته على عموم الخلق، والرفعُ لا يدلُّ على عمومه، بل يُفيد أنَّ كلَّ شيء مخلوق فهو بقدر)[٣].

قال ابن مالك: (وهو قول أهل السنة)[٤].

-{وَالسَّمَاءَ رَفَعَهَا} [سورة الرحمن، آية ٧].

قراءة الجمهور بنصب (السماء) على الاشتغال.

وقرأ أبو السَّمَّال (والسماءُ) بالرفع على الابتداء وهي قراءة شاذة[١].

قال ابن جني: (الرفعُ هنا أظهرُ من قراءة الجماعة، وذلك أنَّه صرفه إلى الابتداء ؛ لأنَّه عطفه على الجملة الكبيرة التي هي قوله تعالى {والنجم والشجر يسجدان}، فكما أنَّ هذه الجملة مركبة من مبتدأ وخبر، فكذلك قوله تعالى {والسماءُ رفعها} جملة من مبتدأ وخبر، معطوفة على قوله تعالى: {والنجم والشجر يسجدان}.

وأما قراءة العامة بالنصب (والسماءَ رفعها) فإنَّها معطوفة على (يسجدان) وحدها، وهي جملةٌ من فعل وفاعل. والعطف يقتضي التماثل في تركيب الجمل،

(٢) الدر المصون (١٤٦/١٠) .
(٣) التبيان (١١٩٦/٢) .
(٤) شرح التسهيل (٤١٢/٢)، وانظر في ربط الإعراب بالمعتقد: مجالس العلماء للزجاجي (٢٢٤) ومشكل إعراب القرآن (٧٠١/٢-٧٠٢) والمقتصد في شرح الإيضاح (٢٣١/١-٢٣٣) والمحرر الوجيز (٢٢١/٥) والبحر المحيط (١١٢/٢٠) .
(١) انظر: مختصر في شواذ القرآن (١٤٩) والمحتسب (٣٥٢/٢) والمحرر الوجيز (٢٢٤/٥) وتفسير القرطبي (١١٦/٢٠) والبحر المحيط (١٢٥/٢٠) .
ومن غير نسبة في الكشاف (٧/٦) والبيان لابن الأنباري (٤٠٨/٢) ومفاتيح الغيب (٨٩/٢٩) وإعراب القراءات الشواذ (٥٣٧/٢) .

فيصير تقديره: يسجدان، ورفع السماء، فلما أضمر (رفع) فَسَّرَه بقوله: (رفعها)، كقولك: قام زيدٌ، وعمرا ضربته، أي: وضربت عمرا ؛ لتعطف جملةً من فعل وفاعل على أخرى مثلها)[٢].

قال السمين الحلبي عن آية (يس): {والقمر قدرناه} وقد قُرِئَ فيها في السبع بالرفع والنصب[٣]، وهي شبيهة من حيث التركيب بهذه الآية قال: (والوجهان مستويان[٤] لتقدم جملة ذات جهين[٥]..... فإن راعيت صدرها رفعت لتعطف جملة اسمية على مثلها، وإنْ راعيت عجزها نصبت لتعطف على مثلها[٦]).

الخاتمة

الحمدلله وحده، والصلاة والسلام على من لا نبي بعده وبعد ؛ فقد ظهر لي من دراسة مسائل هذا البحث أمور، أُوجزها فيما يلي:

أولا: أن هذه القراءات الشاذة هي من القرآن الذي كان يُتلى في عهد النبي صلى الله عليه وسلم، ثم شذت بسبب نسخها أو انقطاع سندها.

وهذا يعني أن القراءة الشاذة والقراءة المتواترة في الأصل سواء، وفُضلت القراءة المتواترة بسبب اتصال سندها وانقطاع سند الأخرى.

ثانيا: قوة مأخذ هذه القراءات من حيث اللغة، وقوة الاحتجاج بها ولها، ووجوب عدها مصدرا من أعلى مصادر السماع في اللغة وعلومها.

(٢) المحتسب (٣٥٢/٢) .
(٣) السبعة (٥٤٠) والنشر (٢٦٥/٢) .
(٤) أي الرفع والنصب .
(٥) وهي التي فيها جملة كبرى وجملة صغرى فالاسمية الابتدائية الكبرى، والفعلية الخبرية الصغرى .
(٦) الدر المصون (٢٧٠/٩)، وانظر المحرر الوجيز (٢٢٤/٥) وتفسير القرطبي (١١٦/٢٠) والبحر المحيط (١٢٥/٢٠)

ثالثا: أن المقياس اللغوي يختلف عن المقياس القرائي، فالأول من باب الدراية والثاني من باب الرواية، وفرق بين الأمرين بل لا سواء.

رابعا: لا يعني تفضيل قراءة شاذة من حيث اللغة على قراءة متواترة أنها خير منها وأصح، بل القراءة سنة متبعة، والقرآن بقراءاته المتواترة ثابت بالسند المتصل عند علماء القراءات لا بأقيسة اللغويين.

ويبقى القرآن بقراءاته – المتواتر منها والشاذ – قبل ذلك وبعده هو أصل العلم ومنبعه، ولغته أعلى اللغات وأجلها، وأسلوبه أفخم أسلوب وأعظمه، ومن أراد العلم فعليه بتثوير القرآن كما قال ابن مسعود رضي الله عنه وأرضاه، وكم في الزوايا من خبايا، والحمدلله الذي بنعمته تتم الصالحات.

فهرس المصادر والمراجع

١- الإبانة عن معاني القراءات، لمكي بن أبي طالب، تحقيق: د. عبدالفتاح إسماعيل شلبي، المكتبة الفيصلية – مكة المكرمة، الطبعة الثالثة (١٤٠٥هـ)

٢- الإتقان في علوم القرآن، للسيوطي، تحقيق: محمد أبوالفضل إبراهيم، المكتبة العصرية – صيدا – بيروت (١٤٠٨هـ)

٣- الأصول في النحو، لابن السراج، تحقيق: د. عبد الحسين الفتلي، مؤسسة الرسالة – بيروت، الطبعة الأولى (١٤٠٥هـ)

٤- إعراب القراءات الشواذ، للعكبري، تحقيق: محمد السيد أحمد عزوز، عالم الكتب – بيروت، الطبعة الأولى (١٤١٧هـ)

٥- إعراب القرآن، للنحاس، تحقيق: د. زهير غازي زاهد، عالم الكتب – مكتبة النهضة العربية، الطبعة الثانية (١٤٠٥هـ)

٦- الاقتراح في أصول النحو، للسيوطي، تحقيق: د.محمود فجال، الطبعة الأولى (١٤٠٩هـ)

٧- أمالي ابن الشجري، تحقيق: د. محمود الطناحي، مكتبة الخانجي بالقاهرة الطبعة الأولى (١٤١٣هـ)

٨- أوضح المسالك، لابن هشام، تحقيق: محمد محي الدين عبد الحميد، المكتبة العصرية – بيروت

٩- البحر المحيط، لأبي حيان الأندلسي، تحقيق: ماهر حبوش وآخرين، دار الرسالة العالمية – دمشق، الطبعة الأولى (١٤٣٦هـ)

١٠- البرهان في علوم القرآن، للزركشي، تحقيق: د. يوسف المرعشلي وجمال الذهبي وإبراهيم الكردي، دار المعرفة – بيروت، الطبعة الثانية (١٤١٥هـ)

١١- البيان في غريب إعراب القرآن، لابن الأنباري، تحقيق: د. طه عبد الحميد طه، الهيئة المصرية العامة للكتاب (١٤٠٠هـ)

١٢- التبيان في إعراب القرآن، لأبي البقاء العكبري تحقيق: علي محمد البجاوي، دار الجيل – بيروت، الطبعة الثانية (١٤٠٧هـ)

١٣- التصريح بمضمون التوضيح، للشيخ خالد الأزهري، تحقيق: د. عبد الفتاح بحيري إبراهيم، الطبعة الأولى (١٤١٨هـ)

١٤- تفسير الطبري، تحقيق: د. عبدالله بن عبدالمحسن التركي، دار عالم الكتب – الرياض، (١٤٣٤ هـ)

١٥- تفسير القرطبي، تحقيق: د. عبدالله بن عبدالمحسن التركي، دار الرسالة العالمية – دمشق، الطبعة الأولى (١٤٣٣هـ)

١٦- جامع البيان، للداني، تحقيق: محمد صدوق الجزائري، دار الكتب العلمية – بيروت، الطبعة الأولى (١٤٢٦هـ)

١٧- حجة القراءات، لابن زنجلة، تحقيق: سعيد الأفغاني، مؤسسة الرسالة – بيروت، الطبعة الخامسة (١٤١٨هـ)

١٨- الدر المصون، للسمين الحلبي، تحقيق: د. أحمد الخراط، دار القلم – دمشق، الطبعة الأولى (١٤٠٧هـ)

١٩- زاد المسير في علم التفسير، لابن الجوزي، المكتب الإسلامي، الطبعة الرابعة (١٤٠٧هـ)

٢٠- السبعة في القراءات، لابن مجاهد، تحقيق: د. شوقي ضيف، دار المعارف – الطبعة الثالثة.

٢١- شرح الألفية، لابن الناظم، تحقيق: د. عبد الحميد السيد محمد عبد الحميد، دار الجيل – بيروت

٢٢- شرح التسهيل، لابن مالك، تحقيق: د. عبد الرحمن السيد ود. محمد بدوي المختون، هجر للطباعة والنشر والتوزيع والإعلان، الطبعة الأولى (١٤١٠هـ)

٢٣- شرح الشافية، للرضي، تحقيق: محمد محيي الدين عبدالحميد ومحمد نور الحسن ومحمد الزفزاف، دار الكتب العلمية – بيروت (١٣٩٥هـ)

٢٤- شرح الكافية، للرضي، تصحيح وتعليق: يوسف حسن عمر، منشورات جامعة قار يونس – بنغازي، الطبعة الثانية (١٩٩٦م)

٢٥- شرح الكافية الشافية، لابن مالك، تحقيق: د. عبد المنعم أحمد هريدي، دار المأمون للتراثي، الطبعة الأولى (١٤٠٢هـ)

٢٦- شرح كتاب سيبويه، للسيرافي، تحقيق: أحمد حسن مهدلي وعلي سيد علي، دار الكتب العلمية – بيروت، الطبعة الأولى (١٤٢٩هـ)

٢٧- شرح اللمع، لابن برهان العكبري، تحقيق: د. فائز فارس، السلسلة التراثية – الكويت، الطبعة الأولى (١٤٠٤هـ)

٢٨- علل القراءات، لأبي منصور الأزهري، تحقيق: نوال بنت إبراهيم الحلوة، الطبعة الأولى (١٤١٢هـ)

٢٩- فضائل القرآن، لأبي عبيد القاسم بن سلام، تحقيق: مروان العطية ومحسن خرابة ووفاء تقي الدين، دار ابن كثير – دمشق – بيروت

٣٠- الكامل، للمبرد، تحقيق: محمد أحمد الدالي، مؤسسة الرسالة – بيروت، الطبعة الأولى (١٤٠٦هـ)

٣١- الكتاب، لسيبويه، تحقيق: عبد السلام هارون، عالم الكتب – بيروت، الطبعة الثالثة (١٤٠٣هـ)

٣٢- الكشاف، للزمخشري، تحقيق: عادل عبد الموجود وعلي معوض، مكتبة العبيكان – الرياض، الطبعة الأولى (١٤١٨هـ)

٣٣- الكشف عن وجوه القراءات السبع وعللها وحججها، لمكي بن أبي طالب، تحقيق: د. محيي الدين رمضان، مؤسسة الرسالة – بيروت، الطبعة الثانية (١٤٠١ هـ)

٣٤- الكشف والبيان عن تفسير القرآن، للثعلبي، تحقيق: مجموعة من الباحثين، دار التفسير – جدة، الطبعة الأولى (١٤٣٦هـ)

٣٥- مجالس العلماء، للزجاجي، تحقيق: عبدالسلام هارون، مكتبة الخانجي بالقاهرة ودار الرفاعي بالرياض، الطبعة الثانية (١٤٠٣هـ)

٣٦- المحتسب في تبيين وجوه شواذ القراءات والإيضاح عنها، لابن جني، تحقيق: علي النجدي ناصف ود. عبد الحليم النجار ود. عبد الفتاح إسماعيل شلبي، دار سزكين للطباعة والنشر، الطبعة الثانية (١٤٠٦هـ)

٣٧- المحرر الوجيز في تفسير الكتاب العزيز، لابن عطية الأندلسي، تحقيق: عبد السلام عبد الشافي محمد، دار الكتب العلمية – بيروت، الطبعة الأولى (١٤١٣هـ)

٣٨- المختار في معاني قراءات أهل الأمصار، لأبي بكر أحمد بن عبيد الله بن إدريس، تحقيق: عبد العزيز بن حميد الجهني، مكتبة الرشد – الرياض، الطبعة الأولى(١٤٢٨هـ)

٣٩- مختصر في شواذ القرآن من كتاب البديع لابن خالويه، عني به: برجستراسر، عالم الكتب – بيروت
٤٠- المرشد الوجيز، لأبي شامة المقدسي، تحقيق: د. طيار آلتي قولاج، دار وقف الديانة التركي للطباعة والنشر – أنقرة، الطبعة الثانية (١٤٠٦هـ)
٤١- مشكل إعراب القرآن، لمكي بن أبي طالب، تحقيق: د. حاتم الضامن، مؤسسة الرسالة – بيروت، الطبعة الثانية (١٤٠٥هـ)
٤٢- معاني القرآن للأخفش، تحقيق: د. فائز فارس، دار البشير، ودار الأمل، الطبعة الثانية (١٤٠١هـ)
٤٣- معاني القرآن، للفراء، تحقيق: أحمد يوسف نجاتي ومحمد علي النجار، القاهرة.
٤٤- معاني القرآن وإعرابه، للزجاج، تحقيق: د. عبد الجليل عبده شلبي، عالم الكتب – بيروت، الطبعة الأولى (١٤٠٨هـ)
٤٥- مفاتيح الغيب، للرازي، دار الفكر – بيروت، الطبعة الثالثة (١٤٠٥هـ).
٤٦- المقاصد الشافية في شرح الخلاصة الكافية، لأبي إسحاق الشاطبي، تحقيق: د. عبدالرحمن العثيمين وآخرين، معهد البحوث العلمية وإحياء التراث الإسلامي بجامعة أم القرى – مكة المكرمة، الطبعة الأولى (١٤٢٨هـ)
٤٧- المقتصد في شرح الإيضاح، لعبدالقاهر الجرجاني، تحقيق: د. كاظم بحر المرجان، منشورات وزارة الثقافة والإعلام العراقية (١٩٨٢م)
٤٨- المقتضب، للمبرد، تحقيق: محمد عبد الخالق عضيمة، عالم الكتب – بيروت.
٤٩- منجد المقرئين، لابن الجزري، تحقيق: علي العمران، دار عالم الفوائد للنشر والتوزيع – مكة المكرمة، الطبعة الأولى (١٤١٩هـ).
٥٠- النشر في القراءات العشر، لابن الجزري، قدم له الشيخ علي محمد الضباع،وخرج آياته الشيخ زكريا عميرات، دار الكتب العلمية – بيروت، الطبعة الأولى (١٤١٨هـ)
٥١- همع الهوامع، للسيوطي، تحقيق: د. عبد العال سالم مكرم وعبد السلام هارون، مؤسسة الرسالة – بيروت، الطبعة الثانية (١٤٠٧هـ) .

The grammatical predilection of the narrated recitation over irregular recitation

Abdulaziz Homeed Aljohani

This paper is about the choosing of irregular Quran recitation over a narrated one based on the grammar rules. The paper focuses on the irregular Quern recitations that were mentioned in the books of the Quaran interpretation and Arabic language and grammar and were chosen by Arabic grammarians over the narrated ones despite their knowledge of the superiority of the latter. These recitations were collected, arranged and studied according to the rules of Arabic syntax, morphology and phenology. The paper concluded by listing the main findings of the study